



توقعات البيئة العالمية 5 (جيو - 5) - ملخص لغرب آسيا

قبل انعقاد قمة ريو +20

الحاجة إلى سياسات متكاملة من أجل مواجهة الضغوط البيئية في غرب آسيا لا تزال المياه مسألة حساسة بينما تم تحقيق تقدم في قطاع البناء الأخضر

قد تكون السياسات الحالية غير كافية لمواجهة الندرة المتفاقمة في المياه وتدهور الأراضي وارتفاع مستويات البحر في غرب آسيا 1، وذلك حسب تقرير توقعات البيئة العالمية 5 (جيو 5) الصادر من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب).

وهناك ضرورة لطريقة أكثر تكاملاً حيث بموجبها تتم مواجهة الضغوط البيئية بصفة جماعية بدلاً من إتباع سياسات خاصة بكل قطاع على حدة وذلك إذا كانت تجب مواجهة ارتفاع مستويات التلوث وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وانخفاض الطاقة المتجددة وتحقيق تحول إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون وفعال في استخدام الموارد. ويقول تقرير جيو 5 إن ارتفاع عدد السكان الذين هجروا مناطقهم في غرب آسيا بسبب الصراعات والعوامل الأخرى يؤدي كذلك إلى زيادة الضغوط على البيئة ويساهم في تدهور الأراضي والموارد المائية. ولكن برغم ذلك، فإن هناك أمثلة على بلدان في غرب آسيا والتي تحقق النجاح والتقدم في مجالات متنوعة مثل قطاع البناء الأخضر حيث أن الإصلاحات في برامج الفعالية الوطنية تحقق مزايا اقتصادية وبيئية هامة في الكويت وإدارة الموارد المائية في اليمن والمملكة العربية السعودية والبحرين وإعادة تأهيل المراعي في سوريا والإدارة المستدامة للسواحل في لبنان. ولو تمت زيادة هذه الإجراءات والتدابير والإسراع فيها، فإن من شأنها أن تساعد في عملية التحول نحو اقتصاد أخضر حيث أن البلدان في جميع أنحاء العالم تعدّ العدة لمؤتمر قمة ريو +20 في وقت لاحق من هذا الشهر.

1 بالنسبة لجيو 5، فإن غرب آسيا تشمل المناطق التالية: شبه الجزيرة العربية (اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والمشرق (العراق والأردن ولبنان والمناطق الفلسطينية المحتلة وسوريا)

www.unep.org/geo



وتعتبر النتائج المذكورة أعلاه من بين مجموعة من النتائج والتوصيات الأساسية لمنطقة غرب آسيا من تقرير جيو 5 والذي يحلل الحالة العالمية للبيئات ويتابع التقدم نحو تحقيق الأهداف المرسومة المتفق عليها. ويقول تقرير جيو 5 أنه برغم وجود ثروة من موارد الطاقة المتجددة، فإن قطاع الطاقة لا يزال يتميز بالاعتماد الكبير على أنواع الوقود الأحفوري وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات إنبعاث الكربون والآثار البيئية السلبية. وقد تؤدي عملية دعم تطوير الطاقة المتجددة إلى الوفاء بحجم الطلب المرتفع على الطاقة في آسيا وإلى تنويع اقتصاد تلك المنطقة. ويمكن كذلك بذل جهود أكبر من أجل إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية من بين الحكومات المحلية والحكومات المركزية والأطراف الأخرى عند تصميم وتنفيذ السياسات البيئية.

وبالإضافة إلى تقديم صورة عن وضع بيئة المنطقة، فإن تقرير جيو 5 يبرز أيضاً المبادرات والسياسات الناجحة في مواجهة المشاكل البيئية في غرب آسيا والتي يمكن تعزيزها وتكرارها في مناطق أخرى.

العوامل المحركة الأساسية

من الأشياء الأساسية بالنسبة للطريقة التي يتبعها تقرير جيو 5، أن الضغوط البيئية يمكن مواجهتها فقط إذا تمت مواجهة محركات التغيير الأساسية. ويقول التقرير بأن السياسات تحقق أقصى درجات الفعالية عندما تواجه أسباب التدهور البيئي بشكل استباقي وليس عندما تكون بمثابة رد فعل على ما يحدث. وقد وجد تقرير جيو 5 أن النمو السكاني وزيادة وتيرة النمو الحضري والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمعدلات العالية لاستهلاك الموارد الطبيعية هي من بين المحركات الأساسية وراء الضغوط البيئية في منطقة غرب آسيا.

السكان والنمو الحضري

حسب أرقام الأمم المتحدة، فإن قطر والإمارات العربية المتحدة واليمن لديها معدلات نمو في السكان تتجاوز نسبة 2ر5 بالمائة. وتعاني أجزاء من غرب آسيا من ندرة المياه وهي مشكلة متفاهمة مع ارتفاع معدلات السكان. وبشكل عام، فإن ارتفاع النمو السكاني والنمو الحضري وزيادة حالات الجفاف والحوادث الطارئة والأنشطة الاقتصادية المتسارعة وتحسن مستويات الحياة قد أدت إلى زيادة الهوة بين حجم العرض والطلب وإلى ارتفاع مستويات السكان واستنزاف الموارد. ومن المتوقع أن تتحول نسبة 78 بالمائة من السكان في منطقة غرب آسيا للعيش في مناطق

www.unep.org/geo



حضرية بحلول عام 2020. وتصحب عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والتغيرات المرتبطة بالحياة والمعيشة في بعض الأحيان تغييرات في أنماط استهلاك الطاقة وزيادة في استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان، وهو ما من شأنه زيادة وتفاقم الضغوط على الأراضي.

وعلى المستوى العالمي، فإن أنواع الغذاء في المناطق الحضرية تتميز بارتفاع مستويات اللحوم ومنتجات الألبان وزيوت الخضروات وهذه الأغذية يتم في بعض الأحيان استيرادها وهي تحتاج إلى عمليات إنتاج ذات طاقة مكثفة. وتظهر أرقام الأمم المتحدة أن عدد الحيوانات في منطقة غرب آسيا ووسط آسيا قد زاد بدرجة كبيرة ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى زيادة الطلب على اللحوم. وعلى الجانب الإيجابي، أظهرت البحوث التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أن التحول للمناطق الحضرية يزيد من حجم الطلب على المساحات الخضراء في المنطقة وهو ما يؤدي إلى حدوث تغييرات كبيرة في السياسات الحرجية.

التنمية الاقتصادية واستهلاك الموارد

ارتفع استهلاك الطاقة بشكل كبير في معظم منطقة غرب آسيا بين عام 2004 و 2008 حيث زاد بنسبة 20 بالمائة. وترتفع معدلات الطلب حالياً بدرجة كبيرة في جميع القطاعات، بما في ذلك إنتاج الطاقة الكهربائية والطاقة المحلية والنقل والمواصلات. وفي منطقة غرب آسيا، فإن انتشار الظواهر غير المستدامة للطلب والاستهلاك يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية وإلى تدهور نوعية المياه وزيادة التوتر الإقليمي حول الموارد المشتركة. ويقول تقرير جيو 5 أن استهلاك الطاقة في المناطق الحضرية يمكن نقله من المناطق التي تحدث فيها الآثار البيئية حيث يبقى السكان غير عالمين وغير مدركين لآثار غازات البيوت الزجاجية وتلوث المياه على عاداتهم الاستهلاكية. الأمور والمسائل ذات الأولوية

خلال عمليات التشاور الإقليمية الأولية لتقرير جيو 5، تم تحديد خمس مسائل ذات أولوية لمنطقة غرب آسيا وهي: الطاقة والمياه العذبة والأراضي والتربة والمحيطات والبحار.

الطاقة

إن منطقة غرب آسيا هي طرف مؤثر رئيسي في سوق الطاقة العالمية حيث توجد فيها أكثر من 52 بالمائة من احتياطات العالم من النفط وأكثر من 24 بالمائة من موارد الغاز. ولكن برغم الموارد المتجددة الغنية، فإن المنطقة تعتمد بدرجة كبيرة على أنواع الوقود الأحفوري وهي واحدة من أكبر مستهلكي الكربون في العالم. ومن شأن التحول

www.unep.org/geo



إلى موارد الطاقة المستديمة أن يساعد في تحسين النوعية البيئية والصحة العامة وفي نفس الوقت تقليل آثار انبعاث غازات البيوت الزجاجية والمحافظة على موارد الوقود الأحفوري غير المتجددة للأجيال القادمة. ومن ناحية أخرى، فإن تشجيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة سيؤدي إلى تحسين عملية وصولها واستخدامها في المناطق البعيدة والمناطق الريفية.

- حسب تقرير جيو 5، فإن سياسات الطاقة الناجحة في منطقة غرب آسيا تتركز حول مجالين رئيسيين هما: (1) فعالية الطاقة في قطاع البناء و (2) تنوع توليد الطاقة، بما في ذلك الأهداف الخاصة بإنتاج الطاقة النظيفة.

وخلال العقد الماضي، قامت بعض البلدان في غرب آسيا بتغيير ونقل سياساتها نحو تنوع موارد الطاقة وتحسين فعالية الطاقة.

وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

- **أبوظبي:** تقوم أبوظبي بتوليد 7 بالمائة من الطاقة من موارد متجددة حيث تبلغ الاستثمارات المخطط لها في هذا المجال 22 مليار دولار.
- **سوريا:** ستقوم سوريا بتوليد 75 بالمائة من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2020.
- **لبنان:** ستقوم لبنان بتوليد نسبة 10 بالمائة من إجمالي إمداداتها من الطاقة من موارد متجددة بحلول عام 2013 ونسبة 12 بالمائة بحلول عام 2020 وفي نفس الوقت فانها تهدف إلى تقليل استهلاك الطاقة بنسبة 6 بالمائة بحلول عام 2013.

وقد أدى نجاح عملية استحداث أنظمة البناء الأخضر في بعض بلدان غرب آسيا إلى النجاح في تقليل استهلاك الطاقة في المباني. ومن خلال استخدام أساليب البناء الأخضر للسقوف والجدران والأرضيات والتي توفر عزلاً كبيراً وعدم اختراق الهواء، فقد تم تحقيق الوفورات في الطاقة بنسبة 30 بالمائة وأعلى من ذلك في كل من البحرين والأردن والكويت.

www.unep.org/geo



دراسة حالة: المحافظة على الطاقة في المباني في الكويت

زاد حجم الطلب على الطاقة الكهربائية في الكويت بدرجة كبيرة خلال العقد الماضيين. فقد بلغت الطاقة المُولدة حوالي 11ر000 ميجاواط خلال عام 2009 ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2020. وتستهلك محطات توليد الطاقة حوالي 55 بالمائة من إجمالي الطاقة الأولية في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 85 بالمائة من الطاقة الكهربائية في ساعات الذروة و 6 بالمائة من إجمالي الإنتاج السنوي للبلاد يتم استخدامه لتكييف الهواء والإضاءة في المباني. وباستخدام معايير وأنظمة إلزامية يتم تطبيقها في المباني الجديدة والمعاد تجديدها وتجهيزها، فإن نظام الطاقة في الكويت يهدف إلى تخفيض طاقة أنظمة تكييف الهواء وتخفيض حجم الطلب على الطاقة في أوقات الذروة من خلال استخدام وحدات أصغر حجماً. وقد أدى هذا النظام إلى توفير مبلغ حوالي 10 مليار دولار بالنسبة للكويت على مدى العقد الماضيين. وأدى ذلك أيضاً إلى انخفاض في استهلاك الطاقة في أوقات الذروة بنسبة 40 بالمائة بنينا وصلت وفورات الطاقة إلى نسبة 30 بالمائة.

وتعتبر التكاليف الرأسمالية المرتفعة والحاجة إلى تخطيط قصير الأجل وطويل الأجل وانخفاض مستويات المهارات من بين العديد من العراقيل التي تعيق عملية تنفيذ أنظمة أخرى للبناء الأخضر في منطقة غرب آسيا حسب تقرير جيو 5. ولكن برغم ذلك، فإن السوق يعتبر مفتوحاً لتحويل التصميمات والخدمات الخضراء للمباني. وتمثل سخانات المياه الشمسية حلاً واعدة نحو تخفيض استخدام الطاقة في منطقة غرب آسيا حسبما يقول تقرير جيو 5 وهي تؤدي إلى تخفيض الوقود الأحفوري ومعدلات انبعاث غازات البيوت الزجاجية وخلال شهور الصيف يمكن أن تفي بمعظم نسبة الطلب المحلي على المياه الساخنة.

- من خلال تعزيز تسخين المياه باستخدام الطاقة الشمسية، فإن الأردن هدف إلى زيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة إلى حوالي 7 بالمائة بحلول عام 2015 و 10 بالمائة بحلول عام 2020 وهو ما يعادل 200 - 600 ميجاواط من الطاقة الشمسية.
- قامت سوريا بجعل تركيب أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية أمراً إلزامياً بالنسبة للمباني الجديدة.

www.unep.org/geo



هذا وتشمل العراقيل أمام انتشار استخدام أنظمة تسخين المياه باستخدام الطاقة الشمسية ما يلي: الدعم المالي للوقود الأحفوري أو للطاقة الكهربائية، عدم وجود برامج تمويل وبرامج تحفيزية وانخفاض مستويات التوعية العامة والتوزيع المحدود وعدم توافر الفنيين المؤهلين.

- تستطيع الحكومات تطوير السوق من خلال وضع معايير للطاقة وبرامج لوضع البطاقات الإعلامية والأدوات الرقابية من أجل إلزامية التركيب في المباني السكنية والتجارية الجديدة وبرامج التمويل.

المياه العذبة

- تظهر الأرقام الذي يتضمنها تقرير جيو 5 أن ندرة المياه نتيجة التغير المناخي قد تؤدي إلى تخفيض موارد الطاقة المتجددة المتوافرة بنسبة 15-20 بالمائة خلال الخمسين عاماً القادمة. وقد يؤدي ذلك إلى عمليات انخفاض في الأنهار الرئيسية وفي معدلات إعادة حقن المياه الجوفية وإلى زيادة الفيضانات وحالات الجفاف المفاجئة وإلى فقدان الإنتاجية في الزراعة التي تعتمد على الأمطار. وقد ساعدت الاستثمارات المالية بعض البلدان إلى تحقيق تقدم كبير نحو برامج التنمية للألفية الجديدة بالنسبة لتوريد المياه وبرامج الصحة العامة (هدف التنمية للألفية الجديدة 7 ج). ولكن رغم ذلك فإن هناك حاجة نحو مزيد من الجهود وخصوصاً في اليمن.
- يضع تقرير جيو 5 منطقة - غرب آسيا بين المناطق العالمية التي تبعث على أعلى درجات القلق من حيث ندرة المياه واستهلاك المياه وفعالية استخدام المياه.
 - تم تقدير حجم الطلب على المياه في القطاعات المنزلية والصناعية والزراعية بحوالي 112ر8 متراً مكعباً في عام 2000 ومن المتوقع أن يصل ذلك إلى 167 متراً مكعباً في عام 2025.
 - من المتوقع أن تنخفض موارد المياه المتجددة السنوية للشخص الواحد من 553 متراً مكعباً في عام 2010 إلى 205 متراً مكعباً في عام 2025 مقارنة بمعدل عالمي وهو 7ر243 متراً مكعباً للشخص الواحد سنوياً.
 - تتراوح تغطية مياه الشرب في غرب آسيا من 100 بالمائة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى 52 بالمائة في اليمن.

www.unep.org/geo



• يستخدم قطاع الزراعة أكثر من 85 بالمائة من مياه المنطقة. وفي لبنان والأردن وسوريا واليمن، يعمل في القطاع ما نسبته 30 إلى 40 بالمائة من السكان.

• في عام 2009، وضعت المملكة العربية السعودية هدفاً وهو التخلص من إنتاج القمح على مدى فترة زمنية من ثمانية أعوام، وفي نفس الوقت زيادة الحوافز والقروض لأنظمة الري الحديثة والوسائل الأخرى للتوفير في استخدام المياه.

وفي معظم بلدان المنطقة، ساهمت سياسات الدعم المالي في استهلاك المياه بدرجة مسرفة رغم أن هذا قد بدأ يتغير الآن في كل من الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا. وهناك أيضاً تحديات في التغلب على ظاهرة العزوف عن استخدام المياه المعالجة وتوفير الموارد المائية المناسبة والطاقة المنخفضة للتخطيط المتكامل والشامل. ويقول تقرير جيو 5 أن أولويات سياسة المياه في غرب آسيا يجب أن تركز على ثلاثة أهداف أساسية وهي: التخطيط الشامل ضمن إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية ووسائل وتدبير إدارة العرض والطلب من أجل تخفيض العجز في كميات المياه وزيادة الفعالية في استخدام المياه وإدارة استهلاك المياه الزراعية. ولا يعتبر تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية خياراً بل متطلباً أساسياً إذا كان يجب تعزيز عملية إدارة المياه في غرب آسيا، حسب التقرير.

ويعتبر برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والذي حظي في البداية بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال قمة الأرض في ريو في عام 1992، برنامجاً مستقبلياً نحو التطوير والإدارة المستدامة للموارد المائية المحدودة للعالم. ويعمل برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية على تكامل الاحتياجات المنزلية والزراعية والصناعية والبيئية ضمن التخطيط المائي بدلاً من دراسة كل وجه من وجوه الطلب بشكل منفرد.

إن التحدي الرئيسي لغرب آسيا هو التحول في المياه من كونها عالية التنظيم والدعم والذي يعود إلى وجود جماعات ضغط زراعية قوية، إلى كونها بضائع وخدمات مسعرة جزئياً. ويمكن تخفيف حدة ندرة وتلوث المياه في المنطقة من خلال زيادة استخدام المياه العادمة المعالجة واستغلال مياه الأمطار وأنظمة الري والزراعة الحديثة وتقديم الدعم المالي والحوافز والقروض الميسرة من أجل تشجيع تطبيق تقنيات توفير المياه.

دراسة حالة: اكتشاف التسريبات وإصلاحها في نظام توزيع المياه في البحرين
تبلغ نسبة التسرب في شبكة توزيع المياه في البحرين 30-50 بالمائة في بعض المناطق وهو

www.unep.org/geo



ما يؤدي إلى خسارة المياه المحلّاة وتلوّثها مع المياه العادمة والتغير في مستوى المياه والتي قد تؤدي إلى الإضرار بالبنية الأساسية الحضرية. وقد حققت تدابير إدارة المياه في البحرين تخفيضاً بنسبة 5-15 بالمائة في عمليات التسرب، وهو ما يعني توفير 25 مليون متر مكعب في المياه المحلّاة وتخفيض التكاليف بحوالي 18-25 مليون دولار خلال عام 2000. وقد حدثت تحسينات في نسبة اعتمادية وجدارة إسالة المياه والتغطية. ويمكن تكرار هذه الأساليب والتدابير في مدن أخرى في المنطقة.

التربة واستخدام الأراضي وتدهور الأراضي والتصحر

- يعتبر تدهور الأراضي والتصحر واحداً من بين المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه غرب آسيا وذلك حسب تقرير جيو 5. وقد أدت بعض التطورات مثل تكثيف المحاصيل والإنتاج الحيواني والأنشطة الرعوية والحروب والاستخدام الجائر للمواد الكيماوية الزراعية وتكثيف تربية الحيوانات وعدم وجود تخطيط وإدارة متكاملة في الاستخدام المياه والأراضي إلى انخفاض خدمات الأنظمة البيئية، بما في ذلك الخسارة في التنوع الحيوي.
- إن آثار تدهور الأراضي كانت الأكثر حدة في لبنان وسوريا والأردن وفي بلدان أخرى حيث تساهم الزراعة بنسبة مرتفعة من الناتج الإجمالي المحلي.
 - يتحد الجفاف والتغيرات المناخية للعمل ضد تحقيق الأمن الغذائي حيث أن استمرار الجفاف قد استمر في التأثير على المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية.
 - من شأن الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة والانخفاض في نسب التبخر وزيادة حدة وعدد حالات الجفاف والعواصف الرملية أن يؤثر على مناطق الرعي وأراضي المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار، ومن شأن ذلك أن يساهم في تدهور الأراضي وخسارة التنوع الحيوي والتصحر.
- وهناك حاجة لبذل مزيد من الجهود نحو تحسين عملية إدارة أراضي الرعي الوطنية والإقليمية وفي نفس الوقت حماية وإعادة تأهيل أراضي الرعي المتدهورة.

المحيطات والبحار

www.unep.org/geo



تواجه البيئات الساحلية والبحرين في غرب آسيا تهديدات بسبب الضغوط من عملية الامتداد الحضري إلى المناطق الساحلية والسياحة وحركة المرور البحرية وقوافل النفط وحركة التصنيع المستارعة والصيد الجائر. وقد ساهم هذا في استنزاف الموارد الحية وفي تدهور المناطق الساحلية والتلوث البحري. وتشارك العديد من بلدان غرب آسيا في أنشطة دفن الأراضي مع ما لهذا من آثار سلبية على الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية.

ويذكر تقرير جيو 5 أن البلدان في المنطقة عليها تنفيذ تدابير وإجراءات متكاملة لإدارة المناطق الساحلية والتي تشمل أنظمة بيئية لإدارة المحيطات والسواحل. ويتضمن ذلك بناء علاقات وشراكات بين مختلف الأطراف المستخدمة للمناطق البحرية مثل مجتمعات صيد الأسماك وقطاع السياحة والمنظمات العاملة في مجال المحافظة على البيئة وحمايتها. وقد تساعد هذه الطريقة أيضاً المجتمعات الساحلية في أن تصبح أكثر استعداداً لمواجهة الكوارث الطبيعية وآثار الاحترار العالمي مثل زيادة الأحماض في المحيطات والتغيرات في مستويات البحار. وقد قامت بعض بلدان غرب آسيا بتطوير سياسات قوية في هذا المجال وهناك أيضاً آلية قانونية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في كل من لبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. ولكن التقدم في تنفيذ هذه التدابير والوسائل كان أقل سرعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسؤوليات تجاه البيئة البحرية والساحلية لا تزال موزعة بين مختلف الوزارات والمؤسسات وهو ما يحول دون استخدام طريقة متكاملة نحو إدارة الموارد.

- إنّ البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة هي البلدان المعرضة أكثر من غيرها لظاهرة ارتفاع مستوى البحر.
- تشهد مياه البحار حالة من الاحترار الكبير نظراً لتدفق المياه الساخنة من محطات تحلية المياه. وقد يؤدي هذا إلى موت الحياة الساحلية وإلى خسارة التنوع الحيوي واستنزاف مناطق الصيد وتغلغل أنواع غريبة بالإضافة إلى ضغوط بيئية أخرى.
- تواجه عملية التنوع الحيوي البحري في غرب آسيا تهديدات مكثفة بما في ذلك السرعة غير المسبوقة في عملية البناء على طول المناطق الساحلية في المدة الأخيرة.
- يتطور برنامج المحافظة على التنوع الحيوي البحري ويتقدم بسرعة في المنطقة من خلال إنشاء المناطق البحرية المحمية.

www.unep.org/geo



- شهدت المنطقة في المدة الأخيرة ظاهرة جديدة في تكامل سياسة السياحة البيئية ضمن إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن. ويهدف هذا إلى دعم السياحة البيئية التي تعتمد على الشعب المرجانية والموائل الساحلية الأخرى في خليج العقبة.

الحوكمة البيئية والطريق إلى الأمام

خلال عمليات التشاور التحضيرية لتقرير جيو - 5، تم اختيار الحوكمة البيئية على أساس أنها موضوع "مشارك" لمنطقة غرب آسيا والذي يجسد مسائل الأولوية لاتخاذ إجراءات المناسبة التي تم تحديدها أعلاه. وكان هذا هو الحال بالنسبة لجميع المناطق. وتم أيضاً اختيار التغير المناخي والمياه العذبة كمسائل ذات أولوية بالنسبة لجميع المناطق. وقد استنتج تقرير جيو 5 أن منطقة غرب آسيا قد حققت تقدماً كبيراً في الحوكمة البيئية ولكن يجب التركيز بدرجة أكبر على مواجهة المحركات الأساسية للتغير البيئي بدلاً من آثار ذلك. إن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحوكمة البيئية لا يزال ضعيفاً. ولا توجد سياسة واضحة لتكامل هذه المجموعات ضمن عملية حوكمة بيئية على مستوياتها الوطنية أو الإقليمية. وكما هو الحال في العديد من بلدان العالم، فإن عدم وجود بيانات بيئية دقيقة وجديرة بالاعتماد عليها يمثل عائقاً نحو التخطيط الفعال. وبالإضافة إلى التوصيات المذكورة ضمن المسائل ذات الأولوية الموضحة أعلاه، فإن التقرير يذكر عدداً من التوصيات الهامة من أجل تحسين الحوكمة البيئية في غرب آسيا. وهذه التوصيات هي:

- تحسين جمع واقتسام البيانات والمعلومات البيئية لتعزيز عملية اتخاذ القرارات والسياسات.
- إشراك أكبر للأطراف المعنية في المنطقة في عملية تصميم وتنفيذ السياسات.
- تنويع أدوات السياسة لكي تشمل ما يلي: آليات المتابعة والمراقبة، عمليات التقييم الاقتصادي والبيئي، التوعية البيئية وإستراتيجيات الوصول إلى المجتمع والتواصل معه.
- استخدام طريقة الإدارة المتكاملة للموارد من أجل التوصل إلى اتفاقيات بشأن الاستخدام المشترك للموارد عابرة الحدود وتقليل حالات الصراع حول الموارد المشتركة، وخصوصاً المياه العذبة.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:

نيكوليتا، لانا، لارسوي، بول، بوش، بول، هوك، سبال، تصيلات، والاعلام

www.unep.org/geo



Tel. +41 795 965 737 or +254 733 632 755 or e-mail: nick.nuttall@unep.org

شيري زوربا، مديرة برنامج الأمان في جنوب شرق آسيا

Tel. 254 788 526 000 or +254 20 762 5022 or e-mail: shereen.zorba@unep.org

ميري داهر، مديرة الأمان في جنوب آسيا

Asia, Tel. +973 178 12 795 or e-mail: marie.daher@unep.org

www.unep.org/geo



1972-2012: Serving People and the Planet

